

تقرير

## التحريض على السوريين: فُتِّش عن القوات

غسان سعود

في الشكل ثمة جمعية مرة، و«شبان الحي» مرة والتيار الوطني الحر مرات، أما في المضمون فهناك القوات اللبنانية وحدها. لا أحد يراها أو يسمع لها موقف، لكن ملائكتها حاضرة دائماً وهي المستفيد الوحيد من كل ما يحصل. فبعيد تكفل التيار العوني بتبويض صفحة القوات ومحاولته محو أثارها بحق مجتمعها أو لا خلال الحرب الأهلية، ها هي المعزوفة تصدح من هنا وهناك عن تقصير الدولة و«يا محلا أيام الحرب» و«الأمن الذاتي» وغيرها من «الدرر». وللأمن الذاتي عنوان وحيد بطبيعة الحال هو معراب، لا منزل النائب جيلبرت زوين أو زميلها وليد الخوري وغيرهما من نواب التغيير والإصلاح. فهذا ذلك ممن يملؤون المواقع الافتراضية ببهلوانياتهم يسعهم «الحكي». لكن حين تقع المشكلة أو «حين يدق الخطر على الباب»، وفق بروغندا القوات، لن يكون هناك أحد مجهز وينظم ويسلح غير القوات اللبنانية طبعاً. فرغم إجماع أرقام وزارة الشؤون الاجتماعية على تقادم الضغط الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي للنازحين السوريين في طرابلس فعكار، هناك من يببالغ في التحريض على السوريين في جبل لبنان وزحلة وجزيرين. ومن دون أن ينكشف المصدر الحقيقي للشائعات، تنتشر يوماً بعد يوم عشرات الأكاذيب التي تتضخم وتتناقل بسرعة هائلة. ففي بلد يتجاوز فيه معدل السرقات اليومية الخمسين، يكفي أن يقبض على سارق سوري الجنسية من أصل خمسين ليندفع كثيرون إلى القول إن جميع السوريين سارقون. وفي بلد، يتجاوز فيه معدل حالات التحرش والاعتصاب اليومية المصرح عنها العشرة، يكفي أن تتخيل إحدى الفتيات أن التحرش بها سوري لتخرب الدنيا ويندفع كثيرون قائلين إن جميع السوريين مغتصبون ومتحرشون. ورغم تعدد الأزمات والعناوين الاقتصادية والاجتماعية الصالحة للتعبئة لا يجد بعض الأحزاب والزعماء شيئاً يفعلونه سوى تحميل اللابجى السوري كل البلاء: شركة سوكلين كانت تقوم بواجبها لناحية جمع النفايات وفرزها، لكن بعد تضاعف عدد المقيمين في البلد بحكم المليون ونصف المليون لاجئ سوري، تضاعف حجم القمامة أيضاً وتجاوزت قدرة سوكلين على الجمع والفرز وباتت الشركة تخسر. وعليه ينبغي التضامن مع «سوكلين» ولعن اللابجيين ونفاياتهم. أما المدرسة الرسمية فكانت بألف خير حتى أتاها اللابجئون بعد الظهر فباتت الطاولات تستخدم من قبل تلميذين بدل التلميذ الواحد، وحدثوا دون حرج عن الحمامات والملاعب والطايات وغيرها. علماً أن الزحمة في جونبة مثلاً أزمة طارئة بسببها العمال المجتمعون في «بورة» بجانب الطريق أو سيارات النازحين لا شيء آخر. أما أزمة التفاح فسببها الرئيسي عدم قيام الجمعيات المعنية بدعم اللاجئيين بشراء الإنتاج اللبناني من التفاح. وما على المزارعين بالتالي سوى صب جام غضبهم على النازحين السوريين والجمعيات المعنية بإغاثتهم. هناك نفور لدى بعض اللبنانيين تجاه جيرانهم أسوة بكل الجيران في العالم صحيح. لكن ثمة مبالغة تثير الشك والريبة هذه الأيام. هناك من يتقصّد يوماً تلو الآخر وضع إصبعه في جراح السوريين النازحين. هناك من يعتقد أن العائلات السورية مسرورة بمغادرة قرأها ومنازلها وأراض تملكها ووظائف ومدارس و... من أجل السكن في خيمة عند قارة الأوتوستراد. هناك من لا يميز بين سوري وآخر ويفترض كل نقاش من هذا النوع رفاهية في غير وقتها. هناك من يفرغ لأسباب مجهولة طبول الحرب، دون تقديم أي بديل أو حلول. ثمة مجتمع يقول للسوريين: ارحلوا أو نبديكم، وهم لا يستطيعون الرحيل. لماذا؟ لا أحد يعلم. ومن المستفيد؟ لا أحد يعلم أيضاً. الأكد أن الأقساط المخيفة في المدارس والجامعات الخاصة لا يتحمل مسؤوليتها النازح السوري. الجريمة في لبنان لا يتحمل مسؤوليتها النازح السوري، وكذلك ارتفاع أسعار العقارات وانعدام فرص العمل وعدم تصريف الإنتاج الزراعي وغيره الكثير. الفواتير الوهمية وتلك المضخمة في مجلس الإنماء والإعمار والتعميد للمجلس النيابي والفراغ الرئاسي والتعميد للمسؤولين الأمنيين لا يتحمل مسؤوليته النازح السوري طبعاً، لكن لا أحد يسمع. هناك من يريد شغل أنظار اللبنانيين، عن كل ما يحيط بهم، بهذا النازح الذي لا يعلم كيف انتهى به الأمر هنا. وهناك من يستر كل تقصيره بهذا النازح، فيعيد تعبئة من فقدوا ثققتهم به عبر التحريض الرخيص.

ما حصل في نهاية الأسبوع الماضي في زحلة كان أكثر من معبر ومخيف. فقد اعتدى شاب يعتقد أنه «قد يكون سوري الجنسية» على صبية زحلية، ما كان منها سوى الدفاع عن نفسها. ورغم أن أرقام وزارة الداخلية غير الرسمية تشير إلى حصول بين خمسة وعشرة اعتداءات مماثلة وأكثر وحشية في زحلة ومحيطها شهرياً أبطالها لبنانيون، اندلعت فجأة على مواقع التواصل الاجتماعي حملة تحريض هائلة تطالب بـ «تحرير زحلة»، ممن يمكن أن «يسرقوا المنازل ويعتدوا على الأعراس ما لم نضعهم عند حدهم». وهبت النخوة: هنا تطالب بالأمن الذاتي بعد «فشل القوى الأمنية والجيش» لأن «شباب الأمن الذاتي» لم ينشطوا خمسة عشر عاماً في اغتصاب الأبرياء وسرقة المنازل وربطات الخبز؛ وهنا تدعو إلى تلقين «مجموعة صغيرة» درساً ليتعظ الآخرون. وفي ظل الغوغاء الشعبوية وركض السياسيين خلف المواقف الشعبوية كان يمكن أي انفجار إضافي أن يوصل التوتر إلى حالة الانفجار الكامل. علماً أن المليون ونصف المليون سوري ما زالوا جميعاً يضبطون أنفسهم ولا يبالون بالإهانات اليومية الكثيرة، لكن يوماً ما - قد لا يكون بعيداً - سيرفع أحد الناجين من الحرب السورية عينيه ويقول لمهينه أن «يحل عنه» فتندرج كرة النار. والمشكلة الرئيسية هنا تكمن في اعتقاد بعض الأشاوس أنهم ربحوا حرب زحلة وحرب الأشرفية وكل الحروب الأخرى التي هدت مناطق وقضت على مئات الشباب وهجرت عائلات برمتها وكانت السبب في اختلال الموازين الديموغرافية والاقتصادية في البلد وهم يجاهرون باستعدادهم لتكرار مآثرهم إن تطلب الأمر ذلك. هؤلاء يشتمون عن زندهم مفارحين بأنهم جاهزون إذا دق الخطر على الأبواب. أما المحذرون من خطورة ما يحصل، فهم مجرد عملاء لـ«الغريب»، لا يريدون إزعاجه في استيلائه على البلد. والمطلوب في الخلاصة تحرك فاعل وجدي من أجل وقف ما يحصل؛ إلا إذا كانت الفعاليات المدنية ومن يفترض التوحييل عليهم يعتقدون أن ما ينقص مناطقهم هو جبهات مفتوحة وحملات إبادة والمليشيات من جديد؛ علماً أن رئيس حزب القوات اللبنانية سمير ججع، كان يوحى أنه تعقل بهذا الخصوص وتراجع خطوات إلى الوراء ليتأكد اليوم أن الطبع ينتصر على الطبع كالعادة، ولا بد في عرف القوات من تخويف المواطنين لمواكبة تقدمهم السياسي المحووظ بأمسك أمني. عسكري بهذا التقدم.

تقرير

## الاحتجاج على «الإعدام» يتزايد رفض تسلّم جثمان حتر ... واعتصام أمام رئاسة الوزراء

عمان - الاخبار

لا تزال عائلة الكاتب والصحافي الزميل ناهض حتر، الذي اغتيل أول من أمس أمام قصر العدل في العاصمة الأردنية، تضع أربعة مطالب للموافقة على تسلّم جثمانه ودفنه، فيما تصرّ على تحميل رئيس الوزراء المكلف، هاني الملقى، المسؤولية المباشرة عن مقتله، وهو ما كررته خلال اعتصام نفذته أمس أمام دار رئاسة الوزراء في عمان.

الكاتب، فضلاً عن المطالبة بإقالة مدير الأمن العام اللواء عاطف السعودي، لتقصيره في حماية الزميل حتر قبل اغتياله. وشارك في الاعتصام نحو 500 شخص، كرروا تحميل الملقى المسؤولية المباشرة عن حادثة

الاعتصام، وشارك في الاعتصام نحو 500 شخص، كرروا تحميل الملقى المسؤولية المباشرة عن حادثة

الاعتصام، وشارك في الاعتصام نحو 500 شخص، كرروا تحميل الملقى المسؤولية المباشرة عن حادثة

(مروان بو حيدر)



## جنبلات يدين «العهد البربري» وأنصار الله

حملوا خلالها صور الشهيد حتر، والقيت عدة كلمات بالمناسبة، حقلت النظام الأردني مسؤولية الاغتيال. ووصف عضو المجلس السياسي في حزب الله محمود قماطي حتر بـ «شهيد الكلمة الحرّة وشهيد المقاومة ضد العدو الصهيوني والتكفيرى وأدواته». وشدد رئيس الحزب الشيوعي اللبناني حنا غريب على ضرورة مواجهة الفكر التكفيرى وحماية الكلمة الحرّة، وألقى الوزير السابق عصام نعمان كلمة باسم «الحركة الوطنية»، ونائل قائد بيه كلمة باسم الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي يرأسه وزير المصالحة السوري علي حيدر،

واكبت بيروت مساء أمس، التحركات الشعبية والإعلامية المستنكرة لاغتيال الكاتب الزميل الشهيد ناهض حتر في عمان والأردن، الذي اغتيل على درج قصر العدل في العاصمة الأردنية صباح الأحد. وبالتزامن مع الاعتصام الذي نظم مساء أمس أمام قصر العدل في عمان استنكاراً للجريمة النكراء والمطالبة باستقالة رئيس الحكومة المكلف هاني الملقى وتحميله مسؤولية اغتيال حتر، نظم عددٌ كبيرٌ من الإعلاميين والسياسيين والحزبيين اللبنانيين والفلسطينيين والسوريين اعتصاماً في حديقة «الأسكوا» في وسط بيروت،

في المملكة، وهو ما سيتبين في الإجراءات اللاحقة بحق الجاني ورعاية هذه الحالة. في وقت لاحق، نقلت مصادر محلية أن المدعي العام لـ«محكمة الجنائيات الكبرى» وجّه إلى قاتل حتر ثلاث تهمة، هي: «القتل العمد مع سبق الإصرار، والقيام بعمل إرهابي أدى إلى موت إنسان، وحمل وحياسة سلاح ناري دون ترخيص»، ثمّ قرر إحالة ملف القضية إلى محكمة أمن الدولة (عسكرية) باعتبارها صاحبة الاختصاص بالنظر في قضايا الإرهاب.

كذلك، أكد النائب العام محكمة أمن الدولة أن المدعي العام في الأخيرة باشر التحقيق مع المتهم، تمهيداً لإحالته إلى المحكمة للبدء بمحاكمته وفقاً للأصول القانونية. لكن المدير العام لـ«هيئة الإعلام»، أمجد القاضي، استبق خروج المزيد من التفاصيل بتعميم قرار النائب العام محكمة أمن الدولة على محطات البث الإذاعي والفضائي والمواقع الإلكترونية والخطوبات، بحظر النشر في قضية اغتيال حتر. وبرز التعميم هذه الخطوة بأنها جاءت «حفاظاً على سرية التحقيق وتحقيقاً للمصلحة العامة، وذلك باستثناء البيانات أو المعلومات التي تصدر عن النائب العام لمحكمة أمن الدولة».

وحظر النشر إجراء اعتادته وسائل الإعلام في الأردن، خاصة في القضايا السياسية أو تلك المرتبطة بمحاكمة سياسيين أو شخصيات اجتماعية أو دينية بارزة، وهو من ناحية أخرى يهدف إلى تخفيض مستوى الاحتقان في المملكة بسبب اعتراض جهات كثيرة، شكلياً أو حقيقة، على الاغتيال. كذلك فإنه أسلوب تتبعه الحكومة لجعل القضية على الرف وأقرب إلى النسباني، ثم حرف الاهتمام إلى قضايا أخرى، كنتائج الانتخابات النيابية الأخيرة وتشكيل الحكومة المقبلة.

وسوزان مكّي باسم «حركة الشعب»، وعلي ضغمان باسم «الحركة الشبابية للتغيير» ورياض صوما باسم «التجمع التقدمي الديمقراطي». كذلك ألقى كل من الزميل جورج قرداحي كلمة بالمناسبة، والزميلة ثريا عاصي باسم «منتدى الإعلام في لبنان»، والإعلامي الأردني مصلح الهباهبة والمحامية بشرى الخليل، فيما ألقى غريس كاراتي ابنة شقيقة الشهيد حتر كلمة باسم العائلة.

كذلك استنكر رئيس «اللقاء الديمقراطي» النائب وليد جنبلاط، اغتيال الشهيد حتر في بيان أمس، معتبراً أن «المرء قد لا يتفق مع التوجهات السياسية